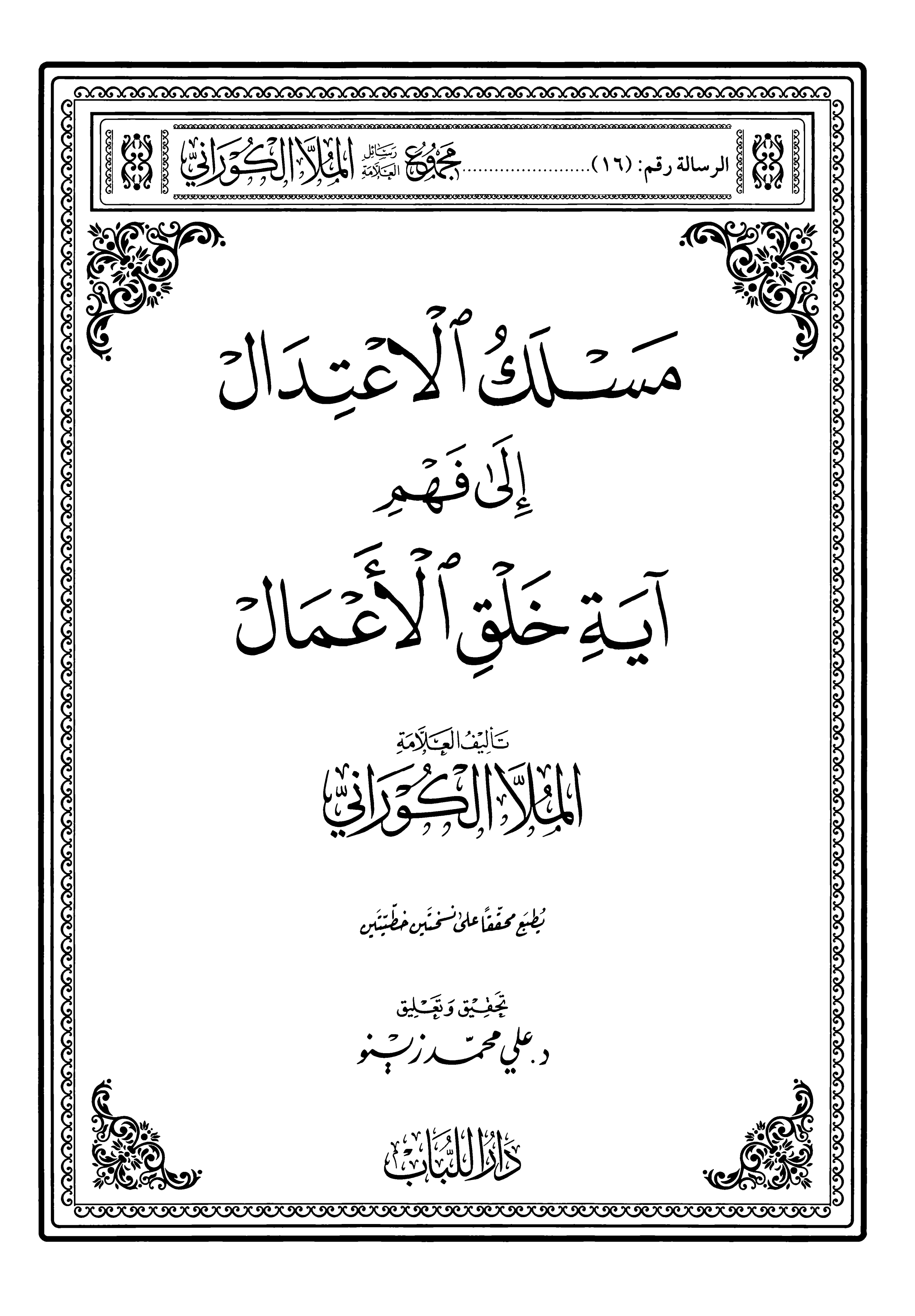


مجموع رسائل العلامة الملا الكوراني .... الرسالة رقم: (١٦)

مسلك الاعتدال إلى فهم آية خلق الأعمال

تأليف العلامة

الملا الكوراني

يطبع محققاً على نسختين خطيتين

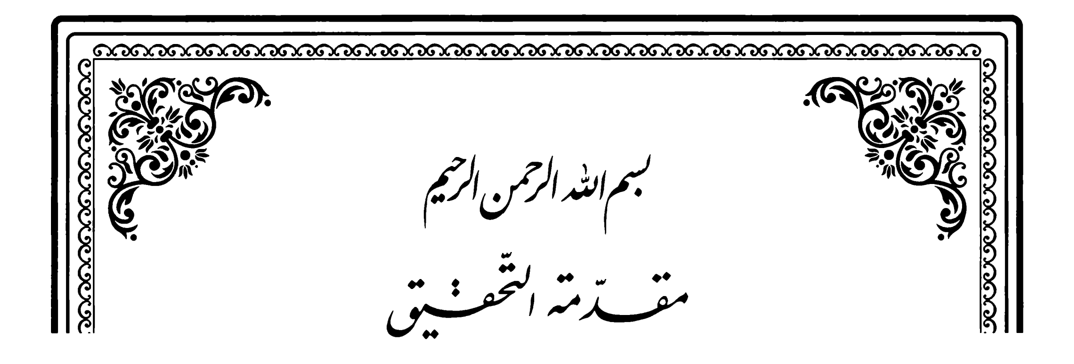
تحقيق وتعليق

د. علي محمد زينو

دار اللباب

مكتبة فاضل باشا (ف)

مكتبة شهيد علي باشا (ش)



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمدُ لله الهادي إلى «مسلك الاعتدال» مَن أسعَدَ مِن العِباد، المُوفِّقِ «إلى فهم» القرآن مَن أسلَكهم سبيلَ الرَّشاد، والصلاةُ والسلام على مَن كان مصداقَ «آيةِ خلق الأعمال» على السَّداد، بتسليمه لقدر الله تعالى مع أخذه بالأسباب دون اتِّكالٍ عليها ولا اعتِماد.

وبعد:

فهذه رسالةٌ لطيفةٌ مما خطَّه بنانُ العلَّامة الكبير بُرهان الدين إبراهيمَ بنِ حسن الكورانيِّ الشافعيِّ عمَّه اللهُ بمَغفرَتِه، وبوَّأه الكرامةَ في مُستَقرِّ رحمَتِه.

يـدُلُّ عنوانُهـا علـى مضمُونهـا، ويُوحي اسـمُها بمكنُونهـا، يرُدُّ فيهـا على كلام الإمـام الزمخشـريِّ المعتزلـيِّ في «الكشـاف» فـي أثناء تفسـيرِه قولَـه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، مُنتصِـراً فيهـا لقـول الأشـاعِرة في إثباتِ الكَسْـب للعبـد بـإذن الله، برغـم أنه يتبنـى فيها قولاً غيـرَ معتمَدٍ فـي المذهب الأشـعَريِّ يُجيزُ أن يكـون للعبـد قُـدرةٌ مُؤثِّـرةٌ لكنْ بـإذنِ الله لا بالاسـتقلال؛ حيث يرى أنـه لا حاجةَ ـ مـع هـذا القـول ـ إلى تخصيـصِ العُمومات الدالَّة علـى أنَّ الله خالقُ كلِّ شـيء، مع إثبات الكسـب بالتأثير.

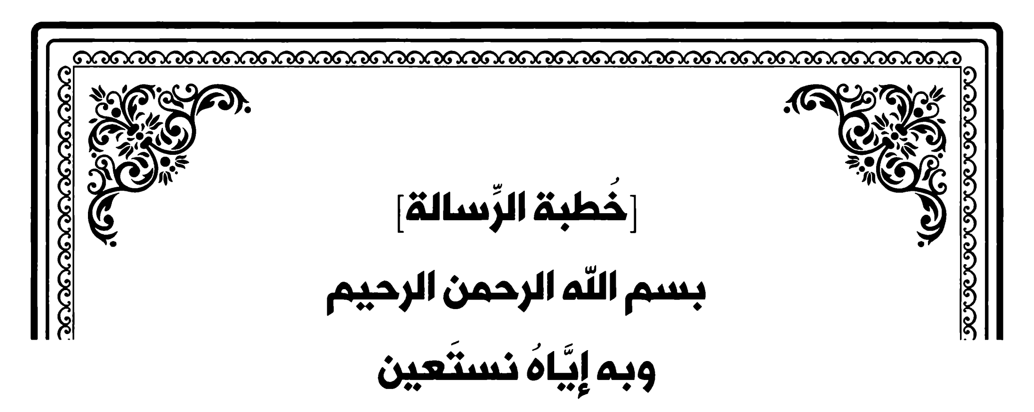
وبعد تمهيد مطوَّلٍ أوردَ المؤلفُ فيه ستَّ تنبيهاتٍ تؤصِّلُ لِما أتى به في وَصْلٍ في سرد كلام الزمخشري والرَّدِّ عليه تفصيلاً، وفي تكملةٍ في نسبة الأفعال، ثم بتتمَّة في مناقشة المعتزلة في مسألة فعل الأصلح، ختَمَ ـ رحمه الله ـ بتَبصِرة حولَ نفيِ تعليلِ أفعالِ الله بالأغراض.

وقد جاد اللهُ اللطيف، على العبدِ الضعيف، بتحقيق هذه الرِّسالة عن نُسختَين خَطِّيَّتَين، إحداهُما قيِّمةٌ بِكَتْبِ المصنِّفِ على طُرَّتها نِسبتَها إليه بخطِّه، ثم تَلا النِّسبةَ بإجازةٍ منه لمالكِ النسخة ـ الذي أحسبُ أنه هو ناسخُها ـ بروايتِها والإفادة بها، وهي من محفوظات مكتبة فاضل باشا باسطنبول تحت رقم (٨٢٠) ورمزها (ف)، والنسخة الثانية: من محفوظات مكتبة شهيد علي باشا في المكتبة السليمانية باسطنبول تحت رقم (٢٧٢٢) ورمزها (ش).

والحمد لله رب العالمين

المحقق

***



[خُطبة الرِّسالة]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه إيَّاهُ نستَعين

وصلى اللهُ على سيدنا مُحمَّدٍ وعلى آله وصحبِه وسلَّم

الحـمدُ لله الذي هَدى إلى تَوحيد الأفعال في عينِ إثبات الكَسْب للعبد بإذن الله العـزيز الحكيم، وأنزل: ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩] و﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥] هدىً وشفاءً للمؤمن ذي القلب السليم، وصلّى اللهُ على سيدنا مُحمَّد المبعوثِ بـ«لا إله إلا الله»، الدالِّ على توحيد الذاتِ والصِّفاتِ والأفعال، وعلى آله وأصحابِه الهُداة المهتَدين صلاة وسلاماً فائضي البركات عدد خلق الله بدوام الله المنعم المتعال.

أما بعد:

فهذا ـ بتوفيق الله ـ «مسلكُ الاعتدال إلى فهم آية خلق الأعمال»، ينكشفُ فيه ـ إن شاء الله ـ إثباتُ الكَسْب للعبد بإذن الله في عين توحيد الأفعال، ويظهر منه اختلالُ ما جَرى عليه صاحب «الكشاف» بناءً على قواعد الاعتزال[1]؛ لـما يتَّضِحُ أن اللهَ قد أتى ﴿بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾[2]، وبيَّن لهم

(١) وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]؛ كما سيأتي في الوصل بعد التمهيدِ المتضمِّن ستَّ تنبيهات.

(٢) ضمَّن المؤلفُ منَ الآية ٢٦ من سورة النحل.

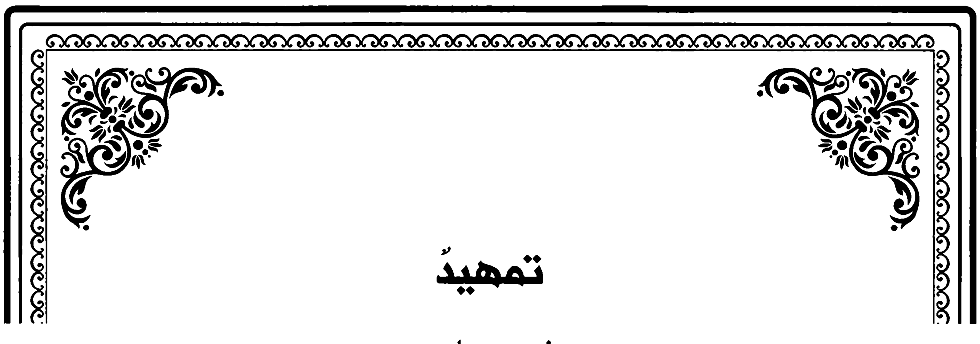
لو سمعوا أن أعمالَهم لا تصدُر عنهم إلا بإذن الله فلا يستَقلُّون بها عن طَوقِهم، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟﴾(١) بتقدير العزيز العليم، ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾(٢).

* * *

---

(١) ضمَّن المؤلفُ من الآية ٢٥٣ من سورة البقرة.

(٢) ضمن المؤلفُ من الآية ٢١٣ من سورة البقرة.



تمهيدٌ

فيه تنبيهات

الأول:

لا ريبَ أن الرُّسُل ـ صلواتُ الله عليهم وسلامُه ـ قد أجمَعوا على الدَّعوة إلى كلمة «لا إله إلا الله»، وهي بمنطوقها دالَّةٌ على توحيد الأُلوهيّة، أي: على قَصْرِ الأُلوهيّة على الله تعالى قَصْراً حَقيقيًّا ضَروريًّا لغةً، وقد بيَّنا ذلك مُستوفىً في «إنْباه[1] الأَنْباه».

ومُقتَضى هذا القَصْر: أن الله هو الذي يستَحقُّ أن يعبُده كلُّ مخلوق، ولا يكون ذلك إلا إذا كان الله هو النافعَ الضارَّ على الإطلاق؛ لأن العِبادةَ هي الطاعةُ والانقياد والخضوع، ومَن لا يملك نفعاً ولا ضرّاً ـ بالنِّسبة إلى بعض المخلوقين ـ لا يستَحقُّ أن يعبُدَه ذلك البعضُ ويطيعَه وينقادَ له ويخضَع، وهو ظاهر.

لكن الذي اقتَضاه قَصْرُ الأُلوهيّة على الله قَصْراً حَقيقيّاً هو أن الله هو الذي يستَحقُّ أن يعبُده كلُّ مخلوق، فهو النافع الضارُّ على الإطلاق، ولا يكونُ كذلك إلا إذا كان قادراً على كلِّ شيءٍ، ولا يكون كذلك إلا إذا كانت قُدرتُه ذاتيَّة له، ولا يكونُ كذلك إلا إذا كان واجبَ الوُجود لذاتِه، ولا يتَّضِحُ ذلك إلا إذا كان عينَ الوُجود

---

(١) في (ش): «إنباء».

المَحْض[1]؛ كما هو مَذهَب الشيخ الأشعَرِيِّ والمُحقِّقين، وقد أوضَحنا ذلك في «قصد السبيل» وغيرِه.

فظهَر أن قَصْرَ الأُلوهيّة على الله تعالى يستَلزِمُ قَصْرَ النفع والضُّرِّ عليه، وهو يستَلزِمُ قَصْرَ القادريّة على كلِّ شيءٍ عليه، وهو يستَلزِمُ قَصْرَ القادريّة بالذاتِ عليه، وهو يستَلزِمُ قَصْرَ وُجوب الوُجودِ لذاته عليه.

فلا موجودَ بالذات إلا اللهُ، فلا قادرَ بالذات إلا اللهُ، فلا قادرَ على كلِّ شيءٍ إلا الله، فلا نافعَ ولا ضارَّ ـ على الإطلاق ـ إلا الله، فلا إله إلا الله.

الثاني:

إذا تبيَّن أنه لا موجودَ بالذات إلا الله، فلا وُجودَ لغيره إلا به، فما سواه مُفتَقِرٌ إليه في وُجوده وكمالاتِه التابعة لوُجوده، فكما أنه لا وُجودَ للمُمكِن إلا بالله، فكذلك لا كمال وُجوديّاً[2] له إلا بالله، ومن كمالات العبد القُدرة، فلا قُدرة له إلا بالله؛ كما قال تعالى: ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩].

وفي الحديث المتواتر ـ كما قال السيوطي ـ: «لا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله»[3].

---

(١) ليس المقصود ـ كما قد يُتوهَّم ـ أنّ ذات اللهَ تعالى هي عينُ ذوات الموجودات التي هي مخلوقاتُه، بل المقصود ـ وسيبيّنه كلامُ المؤلفِ القادمُ ـ أنه تعالى هو عينُ مَعنى «الوجود» ومحضُه، أي: أنّه لا وجودَ حقيقياً على الاستقلالِ لغيرِه سبحانه، وأنّ كلِّ موجود سواهُ إنما هو موجودٌ بخَلق الله له، وإبقائِه له، وإلا لهلَكَ وعدِمَ؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١]، والله تعالى أعلم.

(٢) في (ش): «لا كمالَ وجودٍ»، وليس فيها قولُه قبلَه: «فكذلك».

(٣) يُنظر: «قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» الحديث (٥٥) (ص: ١٥٢)، وذكر مخارَجه.

ومن المعلوم ـ عند الالتِفات[١] ـ أن كلَّ وصفٍ حاصلٍ لشيءٍ بغيرِه فهو ـ في الحقيقة ـ لذلك الغيرِ لا للشيء.

فلا قُدرة حقيقةً إلا لله، فما حصل لغيرِه منها فهو من أشعَّةِ أنوار القُدرة الإلهيَّة، تعدَّدت وتعيَّنت ـ بحسب المَظاهِر ـ على وجهٍ مقدَّسٍ عند الراسخين في العلم ـ من طَريق الوَهْب ـ عن جميع الشُّبُهات التي تطرُؤ على أهل الأفكار الذين لا ذَوقَ لهم في طَريق الله، فلا يستَلزِمُ تجسيماً[٢] ولا تشبيهاً ولا تكييفاً، ولا حُلولاً ولا اتِّحاداً ولا تجزئة، ولا قياماً للحَوادث بالقَديم ولا بالعكس، ولا ما يُشاكِلُ ذلك من شُبُهات أهل الأوهام!

يُوضحُه قولُه تعالى: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥]، أي: أن القوَّةَ الظاهرةَ في مَظاهِر الأقوياء المتعدِّدة ـ بحسَبهم ـ لله جميعاً حقيقةً، لا لهم حقيقةً؛ لأنها إنما حصَلت لهمُ بالله لا بالذات، وما هو بالله فهو لله؛ كما تبيَّن.

وهذه الآيةُ[٣] مع قولِه تعالى: ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ من أوضحِ الدلائل على توحيد الصِّفات لكل ذكيٍّ مُنصف!

الثالث:

إذا تبيَّن لك توحيدُ الصِّفات علمتَ أن تأثير قُدرة العبد ـ بإذن الله ـ لا يُنافي قَصْرَ الخالقيَّة لكلِّ شيءٍ على الله، ولا قَصْرَ القادريَّة على كلِّ شيءٍ على الله؛ لأن

---

(١) الالتفات ـ هنا ـ بمعنى توجُّه النظر العقلي إلى حقيقة المعنى، وليس المقصود من «الالتفات» معناهُ البلاغيُّ الذي هو العدول عن واحدٍ من الغَيبة أو الخِطاب أو التكلُّم إلى غيره منها. والله تعالى أعلم.

(٢) في (ش): «تجسّماً».

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾.

العبد لا فعلَ له إلا بقوّةٍ بالضرورة، ولا قوّةَ له إلا بالله؛ عَقلاً ونَقلاً وكَشْفاً، فلا فعلَ له إلا بالله، وما هو بالله فهو لله؛ كما تبيَّن! فلا فعلَ حقيقةً إلا لله.

فمكسوبُ العبد ـ بتأثيرِ قُدرته بإذن الله لا بالاستِقلال ـ عينُ المخلوق لله بالعبد، فالمخلوقُ لله بالعِباد، والمكسوبُ للعِبادِ بالله، متَّحِدان بالذات، مُختلِفان بالاعتبارات؛ لكونه صادراً من قُدرة واحدة بالذات، متعدِّدة بالاعتبارات التي هي التعيُّنات الحاصلةُ في مَظاهِر العِباد، من غير لزوم شيءٍ من الشُّبُهات المذكورة، فاللهُ خالقُ كلِّ شيءٍ على الإطلاق، مع إثبات الكَسْب بتأثير قُدرة العبد بإذن الله لا مُستَقِلّاً، من غير منافاة.

فلا حاجة في إثبات الكَسْب بالتأثير إلى تخصيصِ العموماتِ الدالَّة على أنَّ اللهَ خالقُ كلِّ شيءٍ بـ«ما عدا الأفعال الاختيارية للمُكلَّفين»؛ كما اختارَه المُحقِّق ابنُ الهمام في «المسايرة»[1].

ولا حاجةَ ـ في الجمع بين إثبات الكَسْب وتوحيد الأفعال ـ إلى تفسير الكَسْب بتعلُّق قُدرة العبد بالفعل المُراد[2] مُجرَّداً عن التأثير أصلاً ـ كما هو المشهورُ عن الأشاعِرة ـ لإمكان الجمع بين القول بتأثير قُدرة العبد ـ بإذنِ الله لا بالاستقلال ـ مع القول بتوحيد الأفعال؛ كما تبيَّن وسيزدادُ وُضوحاً بتوفيق الله المُنعِم المُتَعال.

إلا أن هنا نكتةً يقتضي المقامُ التنبيهَ عليها، وهو: أن الله تعالى خالقُ كلِّ شيءٍ

---

(١) لا يوحي سياقُ «المسايرة في علم الكلام» لابن الهمام (ص: ٤٧) وما بعدها أنّ هذا اختيار ابن الهمام، بل هو يذكر أنه قول المعتزلة والفلاسفة، خصوصاً وأن المصنِّف سيذكرُ لاحقاً أنه قول المعتزلة ومن قال بقَولهم من القدرية دون أن يذكر أنه اختيار ابن الهمام، والله أعلم.

(٢) أي: المراد للعبد.

كيف يشاء؛ أي: بلا واسطة، أو بواسطةٍ مع غِناهُ بالذات عنها، ولا محذورَ في ذلك[١] وإن تَوهَّمَ ذلك من تَوهَّم؛ وذلك لأن قولهم[٢]: «إن الله يفعلُ عندَ الأشياء لا بها» إن أُريد به: أن فِعلَ الله لا يتوقَّف على الأسباب، بل هو غنيٌّ عنها، قادرٌ على الإيجاد بلا مَدخَليةِ توسُّطِها؛ بدليل أن أول مخلوق خلقَهُ الله لم يكُن بواسطةِ مَظهَرٍ عَبْديٍّ، وإلا لتَسلسَلَ المَظاهِرُ! ولكنَّ اللهَ العليمَ الجوادَ الحكيمَ ـ مع كونِه غنيّاً عنها ـ يفعلُ بها لحِكمةٍ اقتَضى جودُه ورحمتُه مُراعاةَ تلك الحِكمة، لا لِلافتِقار إليها، فهي أسبابٌ عاديّة؛ أي: إن الله جرَت عادَتُه بإيجاد الأشياء بها لحِكمةٍ مع غِناهُ عنها، فهو في معنى الفعل عندَها لا بها؛ كان[٣] قولاً صحيحاً، ولا يُنافي ما ذكرناه.

وإن أُريد به[٤]: أنَّه لا يصحُّ أن يفعلَ الحقُّ ـ سُبْحانه ـ بتوسُّط الأسباب أصلاً ولا لمُقتَضى الحِكمة معَ غِناهُ عنها[٥]؛ فهو قولٌ لا يقومُ عليه دليلٌ تامّ.

وقولُهم: «يلزَمُ الاستكمالَ بالغير» شُبهةٌ تنكشفُ بأنَّ الإيجادَ بالأسبابِ إنما يستَلزِمُ الافتقارَ المُنافيَ للغِنى المُستَلزِم للاستكمال إذا توقَّف الفعلُ على تلك الأسباب حقيقةً لا عادةً لِـحِكمة، لكنها[٦] عاديَّةٌ لِـحِكمةٍ كما تبيَّن، فلا افتقارَ، فلا استكمالَ بالغير، وبالله التوفيق.

فاتَّضح عندَ الإمعان والإنصاف أنَّ الأفعالَ الاختياريَة للعِبادِ في عينِ كونِها

---

(١) أي: في القول بأنه تعالى يخلقُ بواسطةٍ مع غناهُ بالذات عن هذه الواسطة.

(٢) يعني: الأشاعرة.

(٣) جوابُ الشرط الواقع في قوله: «إنْ أُريدَ به أن فعلَ الله».

(٤) يعني: قول الأشاعرة: «إنّ الله يفعلُ عندَ الأشياء لا بها».

(٥) أي: عن الأسباب.

(٦) أي: تلك الأسبابُ.

مكسوبةً لهم بتأثير قُدرتهم بإذن الله، مخلوقةٌ[١] لله تعالى بواسطة مَظاهِرهم.

فالمكسوبُ هو المخلوق، لكن بنِسبتَين مختلفتَين؛ فإن الله خالقُهم[٢] وخالقُ أعمالهم بهم، مع غِناهُ الذَّاتيِّ عنهم، وإحاطةِ علمِه بتفاصيل تلك الأعمال ومَبادئها.

والعِبادُ كاسِبون لأعمالهم بالله[٣]، مع فَقرِهم الذَّاتيِّ إليه، وعدَمِ استِقلالهم بها، وعدَمِ علمِهم بتفاصيلِ شيءٍ منها، إلا ما شاء اللهُ منها.

وقد دلَّ شواهدُ الشرع المعصوم على تحقيق الاعتبارَين، أي: أن الله يفعلُ بالأسباب ـ أي: بتوسُّط مَظاهِر العِباد ـ كما يفعلُ عندها، وكما يفعَل بلا سبَب، وأن العِبادَ يعمَلون بالله ما شاء اللهُ أن يعمَلوه بإذنه.

أما ما يدلُّ على أن الله يفعل بالأشياء مع غِناهُ عنها:

فقولُه تعالى: ﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [التوبة: ١٤]، ولا شك أنَّ الذي إنما أمرُه إذا أراد شيئاً أن يقولَ له: «كُنْ» فيكونُ لا يعذِّبُ بأيديهم إلا لحِكمةٍ، لا للحاجة إليهم.

وقولُه ﷺ لمّا أسمَعَهُ بمكّة نَفَرٌ من مُشركي قريش بعضَ ما يَكره خِطاباً لأصحابه رضوان الله عليهم: «أبشِروا؛ فإن الله مُظهر دينه....»، إلى أن قال: «إن هؤلاء الذين ترون ممن يذبح الله بأيديكم عاجلاً»، قال الراوي: فوالله لقد رأيتُهم ذبَحَهُم الله بأيدينا. أخرجه أبو نُعَيمٍ من حديث عثمانَ بن عفان رضي الله عنه[٤].

(١) خبرُ «أنَّ الأفعالَ الاختياريةَ».

(٢) هذه هي النسبة الأولى.

(٣) هذه هي النسبة الثانية.

(٤) الراوي القائل: «فوالله لقد رأيتُهم...» إلخ هو عثمانُ رضي الله عنه. ولم أهتدِ إلى هذا في أيِّ كُتُبِ =

وقولُه تعالى: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١] و[الحج: ٤٠][1].

وحديثُ ابن مسعودٍ عند ابنِ ماجَهْ: فأما رسولُ الله ﷺ فمَنَعَهُ اللهُ بعَمِّه أبي طالب، وأما أبو بكرٍ فمَنَعَهُ اللهُ بقَومِه[2].

وقولُ ابنِ عباسٍ لعمر بن الخطاب: أليس قد دعا رسولُ الله ﷺ أن يُعزَّ بك الدِّين؟

وقولُه لعُمر أيضاً: مَصَّر اللهُ بك الأمصار، وجَبا بك الأموال، ونَفى بك العدو. كذا في «فتح الباري»[3].

وقولُ حاطبٍ: أردتُ أن تكون لي عند القوم يدٌ يدفَعُ اللهُ بها عن أهلي

= الحافظ أبي نُعيمٍ ـ رحمه الله تعالى ـ هو! وروى الخبرَ الدارقطنيُّ في «الأفراد» مطوَّلاً، ومن طريقِه الخطيبُ البغدادي في «تلخيص المتشابه في الرسم» (١/ ١٤ ـ ١٥).

عزاه لأبي نعيم السيوطي في «الخصائص الكبرى» (١/ ٢٤١)، ولعله في القسم غير المطبوع من «دلائل النبوة» له، وهو خبر طويل رواه أيضاً الخطيبُ البغدادي في «تلخيص المتشابه في الرسم» (١/ ١٤ ـ ١٥)، والضياء في «المختارة» (٣٨٢) وقال: قال الدَّارقُطنيُّ: هذا حديثٌ غريبٌ من حديث عروةَ بنِ الزُّبير عن عَمْرو بنِ عثمانَ بن عفَّان عن أبيه تفرَّد به عبد الله بنُ عروةَ عن أبيه ولمْ يَروِه عنه غيرُ ابنِه سلمةَ تَفرَّد به عنه ابنُه عبد الله. والقائل: «فوالله لقد رأيتُهم...» إلخ هو عثمانُ رضي الله عنه.

(١) في (ش): «ولولا دفاع». وهي قراءةٌ متواترة، قرأ بها في البقرة والحج نافعٌ وأبو جعفرَ المدنيّان، ويعقوبُ البصري. يُنظر: «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٣٠).

(٢) «سنن ابن ماجه» (١٥٠).

(٣) يُنظر: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٧/ ٦٥).

وقد رواه مُطوّلاً الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (٥٧٩) عن عبد الله بن عمرَ، وحسَّن الهيثمي إسناده في «المجمع» (٩/ ٧٦).

ومالـي، وليـسَ مـن أصحابِـكَ هنـاكَ إلا ولـه مَـن يدفَـعُ اللهُ به عـن أهلـه وماله[١].

وظاهرُ حديثِ الطَّبَرانيِّ عن ابن عُمر ـ رضي الله عنهما ـ مرفوعاً: «إن اللهَ ليدفَعُ بالمُسلِم الصالح عن مئةِ ألفِ بيتٍ من جيرانِه البلاءَ»[٢].

وقولُه ﷺ في «الصحيح»: «أنا الماحي، يَمحُو اللهُ بيَ الكُفرَ»[٣].

وقولُه: «يا مَعشرَ الأنصار، ألم أجِدكُم ضُلَّالاً فهَداكم اللهُ بي، وكنتم متفرِّقين فألَّفَكُم الله بي، وعالةً فأغناكُمُ الله بي؟»[٤].

وحديثُ ابن عباس عند البُخاريِّ وغيرِه في قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾، قال: «علينا أن نُبَيِّنَهُ بلسانك». قال الحافظ ابنُ حجَر: وفي روايةِ إسرائيل: «على لسانك». انتهى[٥].

وقولُه [ﷺ]: «لَأَنْ يَهديَ اللهُ بك رجُلاً واحداً خيرٌ لكَ من أن يكونَ لكَ حُمر النَّعَم»[٦].

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٩٨٣) عن عليٍّ في خبر حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنهما.
رواه البخاري (٣٩٨٣) من حديث علي....

(٢) رواه الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٣٩٤٠) و«الأوسط» (٤٠٨٠)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ١٦٤): فيه يحيى بن سعيد العطار، وهو ضعيف.

(٣) «صحيح البخاري» (٣٥٣٢)، و«صحيح مسلم» (٢٣٥٤) عن جبير بن مطعم رضي الله عنه.

(٤) «صحيح البخاري» (٤٣٣٠)، و«صحيح مسلم» (١٠٦١) عن عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه.

(٥) يُنظر: «فتح الباري» لابن حجر (٨/ ٦٨٣). والحديثُ في «صحيح البخاري» (٤٩٢٩)، و«صحيح مسلم» (٤٨٨)، ورواية إسرائيل ـ وهو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ـ في «صحيح البخاري» (٤٩٢٨).

(٦) «صحيح البخاري» (٣٠٠٩)، و«صحيح مسلم» (٢٤٠٦)، عن سهل بن سعد رضي الله عنه.

وحديثُ البزَّار بسنَدٍ حسنٍ عن جابرٍ رفَعَه: «أكثرُ مَن يموتُ بعدَ قضاء الله وقدره بالنَّفْس»، قال الراوي: يعني: بالعين. كذا في «فتح الباري»[1].

وفي «صحيح مسلم» من حديث ابن عبَّاسٍ رفَعه: «العين حقٌّ، ولو كان شيءٌ سابقَ القدَر سبَقَتهُ العين» الحديثَ[2]، لكن لا شيءَ يسبق القدَر؛ لأن كلَّ شيءٍ خلقه الله بقَدَر، فلا تُؤثِّر العينُ إلا بالإذن، وهو المطلوب.

إلى غير ذلك[3].

وأما ما يدُلُّ على الاعتبار الثاني ـ أي: أن العِبادَ يفعَلون بالله ما شاءَ اللهُ أن يفعلوه، لا على الإطلاق ـ فنحوُ قولِه ﷺ: «اللَّهم إنك سألتَنا من أنفُسنا ما لا نملِكُهُ إلا بك، فأعطِنا منها ما يُرضيكَ عنَّا»[4].

---

(١) يُنظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٠/ ٢٠٠). والحديثُ في «كشف الأستار عن زوائد البزار» للهيثمي (٣٠٥٢)، وفي «مجمع الزوائد» له (٥/ ١٠٦) بلفظ: «بالأنفُس». وفيهما أن المفسِّرَ هو البزارُ نفسُه.

(٢) «صحيح مسلم» (٢١٨٨).

(٣) أي: من الأدلة والشواهد.

(٤) ذكر الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» بهامشه (٢/ ٣٦٩) أنّه روى هذا الحديثَ المستغفريُّ في «الدعوات» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. اهـ.
قلتُ: أخرجه تمامٌ الرازيُّ في «فوائده» (١٤٧١)، وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦/ ٣٢١) كلاهما من طريقِ محمد بن يعقوب بن حبيب، عن دِلهاث بن جبيرٍ به. ودِلْهاثٌ ضعيفٌ جداً؛ كما ذكر الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٨) عن الأزديّ.
ورواهُ ابنُ عساكر ثانيةً (٥٥/ ١٤٥) من طريق أبي بكرِ بن أبي الدنيا أسندَه عن محمدِ بن كعبٍ: أنه كان يقولُه، وهو في «محاسبة النفس» لابن أبي الدنيا (٩٣) والقائلُ في مطبوعه: محمد بن كثيرٍ. والله أعلم.

ومَفادُ الاستثناء: أن العبدَ يملكُ ما سُئل منهُ من التكاليف بالله، ولا يكونُ ذلك إلا بتأثير قُدرتِه فيها بإذن الله.

وقولِه تعالى[1]: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، ومن المعلوم: أن إتيانَ المأمورات واجتنابَ المنهيَّات من النفع، وأن إتيانَ المنهيَّاتِ وترْكَ المأموراتِ من الضُّرّ، فإذا ملَك شيئاً من ذلك بمَشيئة الله؛ كان لقُدرتِه تأثيرٌ[2] فيه بإذن الله، لا مُستَقِلّاً.

وقولِه تعالى في الحديث القُدسيِّ الصحيح: «يا داود، إن ذلك لم يكُن إلا بي، ولولا عَوْني ما قَوِيْتَ علَيه»[3].

وحديثِ الطَّبَرانيِّ في «الأوسط» عن عُمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً حكايةً عن موسى خطاباً مع الخضر ـ عليهما السلام ـ: «الحمدُ لله ربِّ العالمين الذي لا أُحصي نِعَمَه، ولا أقدِرُ على شُكرِه إلا بمَعونَتِه» الحديثَ بطُولِه[4].

---

(١) معطوفٌ على «قولِه» في قوله: «فنحو قولِه ﷺ».

(٢) في النسختين: «تأثيراً»، والصواب ما أثبتُّ.

(٣) رواه الحاكم وصححه في «المستدرك على الصحيحين» (٣٦٢٠) موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) كرر في (ف) كلمة «الحديث» مرتين.

وقد روى هذا الحديثَ الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (٦٩٠٨)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١/ ١٣١): فيه زكريا بن يحيى الوَقّار، قال ابن عَدي: كان يضَعُ الحديث. وقال الهيثميُّ في «المجمع» (١٠/ ٢٣٣): وقد ضعفه غير واحد، وذكره ابنُ حبان في «الثقات»، وذكر أنه أخطأ في وصلِه، والصوابُ فيه: عن سفيانَ الثوري: أن رسولَ الله ﷺ قال، وبقية رجاله وثقوا. اهـ. ويُنظر: «الثقات» لابن حبان (٨/ ٢٥٣)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (٤/ ١٧٤).

وقولِ أبي بكرٍ الصِّدّيق ـ رضي الله عنه ـ: ما لي به من طاقةٍ ولا يدٍ إلا بتَقوية الله[١].

وقولِ عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ للقائل بالاستطاعة: قل: أملِكُها بالله الذي إن شاء ملَّكَنيها[٢].

وقول أسعدَ بنِ زُرارة في بيعة العَقَبة: فإن نَفِيْ فبالله نَفِيْ، ونحنُ به أسعَد، وإن نَغدِرْ فبالله نَغدِر، ونحنُ به أشقى[٣].

إلى غير ذلك مما أوردناه في «المُتمِّة» و«الإلماع» وغيرِهما.

الرابع:

من المعلوم المقطوع به: أن الله العزيزَ الحكيم أرسل الرُّسُل وأنزَلَ الكُتُب، فأمَرَ ونهى، ووعَدَ وأوعَد، وبشَّرَ وأنذَر، ورغَّبَ وحذَّر، وأسنَدَ إلى العِبادِ أفعالاً، وبعيدٌ من الحكيم أن يأمُرَ مَن لا يقدِرُ على الامتثال، ويَنهى مَن لا يقدِرُ على الاجتناب، ويُرغِّبَه فيما لا يُمكِنُه تحصيلُه، ويُحذِّرَه عما لا يُمكِنُه الاجتنابُ عنه، ويُسنِدَ أفعالاً إلى مَن لا مَدخَلَ له في الفِعل[٤] أصلاً؛ فإن الحِكمةَ لا تقتَضيه!

فلا بد ـ بمُقتَضى الحِكمة ـ أن يكون ثمَّةَ أمرٌ به صحَّ في الحِكمة أمرُ المُكلَّف ونهيُه، وإسنادُ الأعمال إليهِ فِعلاً وتَرْكاً، وما يترتَّبُ على ذلك من المدح والذَّمّ، والثواب والعقاب.

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٤٤٢٢) عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وصحَّحه على شرط الشيخين.

(٢) رواه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤١٦ ـ ٤١٧) عن الإمام بإسناده إلى عليٍّ رضي الله عنه.

(٣) رواه في ترجمة أسعدَ بن زرارة ـ رضي الله عنه ـ أبو نُعيمٍ الأصبهانيُّ في «معرفة الصحابة» (٩٢٧) عن الزُّهريّ.

(٤) في (ف): «العقل».

فاختلف الناسُ في وجه ذلك! فمنهم مَن قال: العبد مُستَقِلٌّ بإيجاد أفعاله؛ لئلَّا يبطُلَ التكليفُ والتأديب، ويرتفعَ المدحُ والذَّمُّ والثوابُ والعقاب، ولا يبقى للبِعثة فائدة، وخصَّصوا العُمومات الدالَّةَ على أن الله خالقُ كلِّ شيءٍ، وأن الله على كلِّ شيءٍ قدير؛ بما سِوى أفعال العِبادِ الاختيارية، وهم المُعتزِلةُ ومَن قال بقولهم من القَدَريَّة.

ومنهم مَن خرَج عن مُقتَضى الحِكمة بالكُلِّيَّة، فأجرى العُموماتِ على ظاهرِها، ونفى عن العِبادِ الخلْقَ والكَسْب بالكُلِّيَّة، وهم الجَبْريَّة الخالصة.

ومنهم مَن أجرى العُمومات على ظاهرِها، وأثبَتَ للعِبادِ كَسْباً فسَّرَهُ بتعلُّق القُدرة الحادثة بالفِعل المُراد مِن غير تأثير، وهم جُمهورُ الأشاعِرة في المشهور عنهم.

ومنهم مَن قال غيرَ ذلك مما هو مبسوطٌ في مَحلِّه.

والذي نقوله هنا: إن القولَ باستقلال العبد بإيجادِ أفعاله باطل؛ إذ لا تأثيرَ إلا بقوَّة، ولا قوَّةَ إلا بالله، فلا تأثيرَ إلا بالله.

ثم لا تأثيرَ لقُوَّتِهم إلا أن يشاؤوا، ولا يشاؤون إلا أن يشاءَ الله، فلا تأثيرَ لقُوَّتِهم إلا أن يشاءَ الله، وكلُّ ما كان كذلك فلا استقلالَ قطعاً.

والجبرُ المَحْضُ باطلٌ بالضرورة؛ لحصول الفَرْق الضَّروريِّ بين حرَكَتِي الصاعِدِ والساقطِ عن عُلوٍ.

فالحقُّ هو الوسطُ الذي هو أمرٌ بينَ أمرَين، المُعبَّرُ عنه بـ«الكَسْب»، لكن تفسيرَه بـ«تعلُّق قُدرة العبد بالفعل من غير تأثيرٍ لها فيه أصلاً» لا يحصُلُ به توسُّطُ شأن؛ إذ لا يتميَّز عن الجبر تميُّزاً يكشفُ الغُمَّة عن طالبِ تحقيقِ هذه المسألة

المهمَّة، وكذلك التفاسيرُ التي ذكرَها العَلَّامةُ التَّفتازانيُّ في «شرح المقاصد»[1]!.

وأما القولُ بأن الوسَطَ هو: أن يكون للعبدِ قُدرةٌ مُؤثِّرةٌ، لكنْ بإذنِ الله لا بالاستقلال؛ لكونه لا قوّةَ له إلا بالله لا بِذاته، وما هو بالله فهو لله، ففِعلُه لله في عين إثبات تأثير قُدرته بإذن الله، فهو توسُّطٌ حسَنٌ متميِّزٌ عن الطرَفين تميُّزاً واضحاً يكشفُ الحيرةَ؛ لأنه لا حاجةَ معه إلى تخصيصِ العُمومات الدالَّة على أنَّ الله خالقُ كلِّ شيءٍ، مع إثبات الكَسْب بالتأثير؛ بناءً على توحيدِ الصِّفات المُزيل لشُبهة لُزوم بُطلان التكليفِ والتأديبِ، وارتفاعِ المدح والذَّمِّ والثواب والعقاب، وانتفاءِ فائدة البِعثة، والجمعِ بين توحيد الأفعال.

وإثباتُ الكَسْب بالتأثير بالإذنِ هو الغايةُ القُصوى في التوحيد عندَ الإمعان، والله المستعان.

ومنه يتَّضِحُ الجمع بين قول الشيخ الأشعَريّ في «كتاب الإبانة» ـ الذي هو آخِرُ مُصنَّفاتِه والمُعوَّلُ عليه من بين كُتُبه ـ وهو أنه قال ما نصُّه: وأنَّه لا خالقَ إلا الله، وأن أعمالَ العِبادِ مخلوقةٌ لله مُقدَّرة. انتهى[2].

وقال قبل ذلك عن المُعتَزِلة وأهل القَدَر: وزعموا أنهم يملكون الضُّرَّ والنفع لأنفسهم؛ ردّاً لقول الله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وانحرافاً عن القرآن وعما أجمَع المُسلِمون عليه، وزعَموا أنهم ينفَرِدون بالقُدرة على أعمالهم دون ربِّهم، وأثبَتوا لأنفُسهم غنىً عن الله عزَّ وجلَّ. إلى هنا كلامه بلفظِه[3].

---

(١) يُنظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٤/ ٢٢٤ ـ ٢٢٦).

(٢) يُنظر: «الإبانة عن أصول الديانة» (ص: ٢٣).

(٣) يُنظر: «الإبانة» (ص: ١٦ ـ ١٧) باختلافٍ في بعض الألفاظ.

وظاهرٌ ـ بأدنى التِفاتٍ ـ أنه إنما أنكرَ عليهم زَعْمَ الاِستِقلالِ بمِلكِهم الضُّرَّ والنفع لأنفُسهم، والانفرادِ بالقُدرة على أعمالهم دون ربِّهم، المُستَلزِمِ للغِنى عن الله، القائمِ على بُطلانه دليلُ العقلِ والنقلِ والكَشْف.

وإنكارُ الاستقلال لا يُنافي أصلَ التأثير بالإذن، وقد تبيَّن أن التأثير بالإذن لا يُحوِجُ[1] إلى تخصيص العُمومات، فلا منافاة بين هذا القول الدالِّ بمفهومِه على أصل التأثير، وبين قوله: لا خالقَ إلا الله، وأن أعمال العِبادِ مخلوقة لله مُقدَّرة[2]؛ لأن الفعل واحدٌ بالذات مختلفٌ بالاعتبار؛ إذ مصدَرُه القُدرةُ الواحدةُ بالذات المختلفةُ بالاعتبارات.

ويزيده وضوحاً قوله في «الإبانة»: وإن أحداً لا يستَطيعُ أن يفعَل شيئاً قبل أن يفعَله اللهُ، ولا يستَغني عن الله. انتهى بلفظِه[3].

فإنه يدُلُّ على أن العبدَ يستَطيعُ أن يفعل شيئاً بالله وقتَ فعلِ الله إيَّاه؛ فإن قوله: «لا يستَغني عن الله» يدُلُّ على أنه لافتِقاره إلى الله في قُدرته ـ كأصلِ وُجودِه وبقيَّة كمالاتِه ـ إنما يفعَل بالله، لا بنفسِه مُستَقِلّاً، فلا يتَأتَّى له الفعلُ قبلَ فعلِ الله، بل حينَ فعلِ الله إيَّاهُ بعَينِ ذلك الفعل؛ فإنَّ الفعل ـ كما مرَّ ـ واحدٌ بالذات، مختلفٌ بالاعتبار، ومنه يظهر معنى قوله: إن القُدرة مع الفعل[4].

ومن المعلومِ أن استطاعةَ العبد للفعل حينَ فعلِ الله إيَّاه: إيقاعُه باللهِ حينَ

---

(١) في (ش): «يخرج».

(٢) القول لأبي الحسن الأشعريّ.

(٣) يُنظر: «الإبانة» (ص: ٢٣) بنحوه.

(٤) القائل هو عضد الدين الإيجي. يُنظر: «المواقف» بشرح الجرجاني (٦/ ٩٤).

إيقاعِ الله إيَّاه بالعبد، وإيقاعُ اللهِ بالعبد بالتأثير بلا خلاف، فإيقاعُ العبد أيضاً بالتأثير؛ لأن التأثيرَ واحدٌ بالذات، مختلفٌ بالاعتبار؛ لأن القُدرة كذلك كما مرَّ، وكلما كان كذلك كان قائلاً بتأثير قُدرة العبد بإذن الله.

فتلخَّص أن حقيقةَ الكَسْب عند الأشعَريِّ ـ أخذاً من كلامه في «الإبانة» الذي هو المعتمد من بين كتبه وآخر مؤلفاته ـ هو: تحصيلُ العبد بقُدرتِه المُؤثِّرة ـ لا مُستَقِلّاً بل بإذن الله ـ ما تعلَّقت به مشيئتُه[1] التابعةُ في التعلُّق بِه لمشيئة الله.

فبقَيْدِ التأثير تميَّز[2] عن الجبر تميُّزاً بيِّناً، وبقيدِ الإذن وتبَعيَّةِ المشيئة لمشيئة الله تميَّز عن الاستقلال الذي هو قولُ أهل الاعتزال؛ فهو الحدُّ الوسَط بين طرَفَيِ الإفراط والتفريط بواضِح الاعتدال، المُحقِّق لإثبات الكَسْب بالإذنِ مع توحيد الأفعال، وبالله التوفيقُ الكبيرِ المُتَعالِ.

الخامس:

جميع ما استدلَّ به أصحابُنا[3] على أن القُدرة الحادثةَ لا تأثيرَ لها أصلاً لا يلزَمُ منه المُدَّعى[4]، وإنما يلزَمُ منه نفيُ الاستقلال، وذلك لأن الوُجوهَ الخمسةَ المذكورة في «شرح المقاصد» و«شرح المواقف»[5] وغيرهما مفروضةٌ في أن العبدَ لو كان مُستَقِلّاً بإيجاد أفعالِه لَـكان كذا وكذا.

---

(١) أي: مشيئة العبد، وقولُه: «ما» مفعولُ المصدر «تحصيل».

(٢) أي: الكسب.

(٣) يعني: الأشاعرة.

(٤) المُدّعى هو أن القُدرة الحادثةَ لا تأثيرَ لها أصلًا.

(٥) يُنظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٤/ ٢٢٧ ـ ٢٣٤)، و«شرح المواقف» للجرجاني (٨/ ١٦٦ ـ ١٧٦).

أما الأربعةُ منها فصرَّح التَّفتازانيُّ في «شرح المقاصد» بكونها مفروضةً في الاستقلال، وأما الواحدُ الذي ترَكَ هو التصريحَ بفرْضِ الاستقلالِ فيه صرَّح فيه السيدُ ـ قُدِّسَ سِرُّه ـ في «شرح المواقف» بفَرْض الاستقلال؛ فإن لفظَ التَّفتازانيِّ: إن العبد لو كان مُوجِداً لأفعالِه لكان عالماً بتَفاصيلِها، واللازمُ باطل... إلخ[1]، ولفظُ السيد ـ قُدِّسَ سِرُّه ـ: لو كان العبد مُوجِداً لأفعالِه بالاختيار والاستقلال لوجَب أن يعلَم تفاصيلَها، واللازم باطل... إلخ[2].

فهي إن تمَّت[3] لا تَنتهِضُ حُجَّةً إلا على مُدَّعي الاستقلال!

وأما على القائل بأن العبدَ لا يُشاءُ إلَّا أن يشاء الله، ولا تُؤثِّرُ قُدرتُه فيما يشاؤه إلا بإذن الله وتمكينِه، ولا يعلَمُ شيئاً من التفاصيل إلا ما شاء الله منها؛ فلا يلزَمُه شيءٌ من تلك الوُجوهِ، ولا وجهِ لُزومِ العلم بالتفاصيل، وذلك لأنهم ذكَروا في بيانِ المُلازَمة: أن الإتيانَ بالأزيَد والأنقَص والمخالِفِ مُمكِنٌ، فلا بُدَّ لرُجْحان ذلك النوعِ وذلك المقدارِ من تخصُّصٍ هو القصدُ إليه، ولا يُتَصوَّرُ ذلك إلا بعد العلم.

والجواب: أنَّ قصدَ العبد تابعٌ لمشيئة الحقّ، فإذا اتَّفقا في التعلُّق كان المخصِّص حقيقةً هو مشيئة الحقِّ سُبْحانَه، وهي تابعةٌ لعلمِه تعالى، وعلمُه محيطٌ بالتفاصيل، وعلمُ العبدِ لا يُحيطُ إلا بما شاء الله منها، ولكن العبد ـ لكونه مُتَصرِّفاً

---

(١) يُنظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٤/ ٢٢٨).

(٢) يُنظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٨/ ١٦٦).

(٣) يعني: الوجوهَ الخمسةَ المذكورةَ في «شرح المقاصد» و«شرح المواقف» وغيرِهما المَسُوقةَ لإثبات أن القُدرة الحادثةَ لا تأثيرَ لها أصلاً.

بالإذن لا بالاستقلال ـ يقصدُ الفعلَ على الوجه الذي يأذَنُ اللهُ له فيه ويُمكِّنُه منه، والعبدُ عالِـمٌ به على هذا الوجه، وهو كافٍ[١] لقصدِه إليه التابعِ لمشيئةِ اللهِ التابعةِ للعِلم المُحيط، وإن لم يكن كافياً لزاعم الاستقلال لتوقُّف الاستقلال على العِلم بالتفاصيل بِلا خَفاء.

هذا، وأما قولهم: لو كان فعلُ العبد بقُدرته وتأثيرِها، وأنه واقعٌ بقُدرة الله تعالى؛ لكونه[٢] تعالى قادراً على جميع المُمكِنات، فلو أرادَ اللهُ شيئاً وأراد العبدُ ضدَّه لزِم: إما وقوعُهما معاً، أو عدَمُهما معاً، أو كونُ أحدِهما غيرَ قادرٍ على ما فرَضَ قُدرتَه عليه وتأثيرَهُ فيه، واللّوازمُ كلُّها مُحالات. انتهى[٣].

فكذلك لا يلزَمُ منه[٤] إلا نفيُ الاستقلال، وأما التأثيرُ بالإذن فَلا! وذلك لأنَّ العبد ـ لعدَمِ استقلاله ـ إذا شاء فِعلَ ما لم يشَأِ اللهُ أن يفعَلَهُ لم يقَعْ ذلك الفعلُ، ولا يلزَمُ شيءٌ من المحالات المذكورة: أما الأوَّلان فظاهر، وأما الثالث فلأنَّا لم نفرِضَ العبدَ مُستَقِلّاً وقادراً على ما لم يشَأِ اللهُ وُقوعَه حتى يلزَمَ خلافُ المفروض، بل قلنا: إنه لا تأثيرَ لقُدرتِه إلا بإذن الله وتمكينِه، فما لم يأذَنِ الله له فيه لا يقَع بِلا لُزوم مُحالٍ أصلاً، وهو ظاهرٌ عندَ الالتِفات، وبالله التوفيقُ، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

---

(١) يعني: علمَ العبدِ غيرَ المحيط بالتفاصيل.

(٢) يعني: فِعلَ العبدِ الواقعَ بقدرة الله تعالى مَع كونِ هذا الفعلِ واقعاً بقُدرة العبدِ وتأثيرِها أيضاً.

(٣) يُنظر: «المواقف» للإيجي بشرح الجرجاني (٦/ ٨٦ ـ ٨٨).

(٤) أي من افتراض كونِ فِعلِ العبدِ واقعاً بقدرة الله تعالى مَع كونِ هذا الفعلِ واقعاً بقُدرة العبدِ وتأثيرِها أيضاً.

السادس:

قال أصحابُنا: جميعُ ما استَدلَّت به المُعتَزِلةُ من الوُجوه على مَذهَبهم راجعٌ إلى أمر واحد، وهو أنه لولا استقلالُ العبد بالفعل لبطَلَ التكليفُ بالأوامر والنواهي، وبطَلَ التأديبُ، وارتفع المدح والذم، والثواب والعقاب، ولم يبق للبعثة فائدة! وأجابوا عن ذلك بما هو مسطورٌ في المبسوطات.

والذي نذكُرُه هنا بالإيجاز ـ على طَرْزٍ جَديدٍ مُوافقٍ للكتاب والسُّنّة ـ هو: أنَّا لا نُسلِّمُ أن التكليفَ يتوقَّفُ على الاستقلال بإيجاد الأفعال، لم لا يجوزُ أن يكفيَ في ذلك أن يكون العبدُ قادراً على الفعل المُكلَّف به بإذن الله لا بالاستقلال؟

وهذا الجائزُ هو الواقعُ لا الاستقلالُ؛ كما يشهَدُ به شواهدُ الكتاب والسنة:

منها: قولُه تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذۡكِرَةٌ ۝٥٤ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ۝٥٥ وَمَا يَذۡكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٤ ـ ٥٦].

بيان ذلك: أنّ الله تعالى أنزل القرآنَ تذكرةً، وكلَّفَهم بالتذكُّر[١]، وعلَّقه على مشيئتِهم، ثم لم يترُكْه كذلك حتى يُتَوهَّمَ الاستقلال، بل قال متَّصِلاً به: ﴿وَمَا يَذۡكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ ومنفصِلاً عنه: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، فعلَّقَهُ على مشيئته ثانياً.

وكلما كان المُعلَّقُ على مشيئتهم مُعلَّقاً على مشيئة الحقِّ تعالى لم يكونوا[٢] مُستَقِلِّين به بالضرورة، مع أن أصل القُدرة لا بدَّ منه للتكليف بمُقتَضى الحِكمة اتفاقاً.

---

(١) في النسختين: «بالتذكير». والتكليفُ إنما هو بالتذكُّر الذاتيّ لا بتذكير الغير، فتَمعَّنْ.

(٢) جواب الشرط «كلما كان المعلّق».

فظهر أنَّ شرطَ التكليف إنما هو القادريَّةُ في الجُملة، أي: القادريَّةُ بإذن الله، لا القادريَّةُ على وجه الاستقلال، وهو المطلوب، فإنَّا نسلِّم أن للعبد قُدرةً، وأنها تُؤثِّر، لكنْ بإذنِ الله وتمكينِه ومشيئته، لا بالاستقلال.

والحُجَّةُ على ذلك قائمةٌ: أمَّا عدمُ الاستقلال فلِمَا تبيَّن آنفاً، وأما أنها مُؤثِّرة بالإذن فلِما نبَّهنا عليه في التنبيهاتِ السابقة.

وملخص ذلك: أن النصَّ قد دلَّ على أن العبد لا قوّةَ لهُ إلا بالله، وقد تبيَّن أنَّ ما هو بالله فهو لله حقيقةً، فقوَّةُ العبد في الحقيقة لله؛ كما يوضحه قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥]، وبالاتفاق أن القوَّةَ ـ التي لله حقيقةً ـ مُؤثِّرةٌ بمشيئة الله، وقد مرَّ أن العبدَ ـ لكونِه لا يشاءُ إلا أن يشاءَ الله ـ مشيئتُه تابعةٌ لمشيئة الله.

فقوَّةُ العبد ـ لكونها بالله المُستَلزِم[١] لكونِها لله ـ مُؤثِّرةٌ فيما تعلَّقت به مشيئتُه[٢] التابعةُ لمشيئة الله، لا مطلقاً؛ كما يزعُمُه المُعتَزِلة.

وإذا صحَّ التكليفُ لغير المُستَقِلِّ المُؤثِّرِ قُدرتُه بالإذن ـ بشواهِد الشَّرع المعصوم ـ ظهرَ[٣] وجهُ التأديب، والمدحِ والذَّمّ، والثوابِ والعقاب؛ لترتُّبها على صحَّة التكليفِ بالأمر والنهي، المتوقِّفِ[٤] على تأثير القُدرة في الجُملة؛ أي: بالإذن الإلهيِّ لا بالاستقلال، وأنه مُتحقِّقٌ ـ كما تبيَّن ـ ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧]، فظهرت فائدةُ البعثة أيضاً؛ لأنها تقَع به الذكرى و﴿فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ

---

(١) أي: الكون، فقوله: «المستلزم» صفةٌ لـ «كونِها بالله».

(٢) أي: مشيئة العبد.

(٣) جواب الشرط «إذا صحّ».

(٤) صفةٌ لـ «التكليف».

تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الذاريات: ٥٥]، وتقومُ بها الحُجَّة على الآخَرين؛ فإنها تُحرِّكُ دواعيَ العبدِ للفعل والترك، فيترتَّب عليها تعلُّق المشيئة والتمكين على وَفْقِ ما سبَق به العلمُ التابعُ للمعلوم، وهو المنتَهى والمَنزِع للحُجَّة البالغة! قال الله الحكيمُ سُبْحانَه: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، ولكنه لم يشأ؛ إذْ[١] لم يسبِقْ به العلمُ؛ إذ لم يتعلَّق العلمُ بالمعلوم الثابتِ في علم الله الأزَليِّ[٢] أزَلاً من غيرِ حدوثٍ فيه إلا على طِبْقِ ما هو المعلومُ عليه في نفسِه، «فمَن وجَد خيراً فليحمَدِ اللهَ» لأنه مُتفضِّلٌ بالإيجاد «ومن وجَد غيرَ ذلك فلا يلُومَنَّ إلا نفْسَه»[٣]؛ لأن اللهَ ما أبرَزَهُ على هذا الوجهِ ـ الذي وجَدَ من نفسِه غيرَ الخير ـ إلا لكونِه هكذا كان في نفسِه أزَلاً في علمِ الله[٤] التابعِ للمعلوم، والإظهارُ لا يكون إلا على طِبْقِ ما كان حِكمةً بالغة، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

***

(١) في (ش): «إذا».

(٢) صفةٌ لـ «علمِ الله».

(٣) كما روى النبيُّ ﷺ عن ربّه ـ تباركَ وتعالى ـ فيما أخرجه مسلمٌ «صحيحه» (٢٥٧٧) من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه.

(٤) يعني: إلا لكونِ هذا المُبرَزِ من غيرِ الخيرِ هكذا قد كان منذُ الأزَلِ في علمِ الله تعالى: أنه سيكون في نفْسِ العبد.

وَصْلٌ

[في سرد كلام الزَّمَخشَريِّ والرَّدِّ عليه تفصيلاً]

وإذا تمهَّدَت هذه المقدِّمات فنقول ـ وبالله التوفيق ـ:

قال صاحبُ «الكَشّاف» في الكلام على قولِه تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦]: يعني: خلَقَكم وخلَقَ ما تعمَلونه من الأصنام؛ كقوله: ﴿بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلَّذِى فَطَرَهُنَّ ﴾ [الأنبياء: ٥٦]؛ أي: فطرَ الأصنام.

فإن قلتَ: كيف يكون الشيءُ الواحد مخلوقاً لله تعالى، معمولاً لهم؛ حيث أوقعَ خلْقَهُ وعمَلَهُم عليها جميعاً.

قلتُ: هذا كما يقال: «عَمِلَ النَّجّارُ البابَ والكُرْسيَّ»، و«عَمِلَ الصائغُ السِّوارَ والخلخالَ»، والمُراد: عَمِلَ أشكالَ هذه الأشياء وصُوَرَها دُونَ جواهِرِها، والأصنامُ جواهرُ وأشكالٌ، فخالقُ جَواهِرِها اللهُ، وعامِلو أشكالها الذين يُشكِّلُونها بنَحْتِهم وحَذْفِهم بعضَ أجزائها حتى يستَوِيَ التشكيلُ الذي يُريدونَه.

فإن قلتَ: فما أنكَرْتَ أن تكون «ما» مَصدَرِيّةً لا موصولة، ويكون [المعنى]: «والله خلَقَكُم وعمَلَكُم»؛ كما يقول المُجبِرة؟

قلتُ: أقرَبُ ما يبطُلُ به هذا السؤالُ ـ بعد بُطْلانِه بحُجَجِ العقل والكتاب ـ أنَّ معنى الآية يأباهُ إباءً جليّاً، وينبُو عنه نُبُوّاً ظاهراً، وذلك أن الله ـ عزّ وجَلّ ـ قد احتَجَّ عليهم بأن العابدَ والمعبودَ جميعاً خلقُ الله، فكيف يعبُد المخلوقُ المخلوقَ؟! على أن العابدَ منهما هو الذي عَمِلَ صورةَ المعبودِ وشَكْلَه، ولولاه لَمَا قدرَ أن يُصوِّرَ

نفْسَهُ ويُشكِّلَها، ولو قلتَ: «والله خلَقَكُم وخلَقَ عمَلَكُم» لم تكُن مُحتَجّاً عليهم، ولا كان لكلامِكَ طِباقٌ[1].

وشيء آخَرُ، وهو أن قولَه: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] ترجمةٌ عن قوله: ﴿مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥]، و«ما» في ﴿مَا تَنْحِتُونَ﴾ موصولةٌ بلا مقالٍ فيها، فلا يَعدلُ بها عن أُختها إلا مُتَعسِّفٌ مُتَعصِّبٌ لمَذهَبِه من غيرِ نظَرٍ في علم البَيان، ولا تبصُّرٍ لنظمِ القُرآن!

فإن قلتَ: أجعلُها موصولةً حتى لا يلزَمَني ما ألزَمتَ، وأريدُ: «وما تعملونه من أعمالكم».

قلتُ: بل الإلزامان في عُنُقِكَ لا يفُكُّهُما إلا الإذعانُ للحَقِّ! وذلك أنّك وإن جعلتَها موصولةً فإنَّكَ في إرادتك بها العملَ غيرُ مُحتَجٍّ على المشركين كحالِكَ وقد جعلتَها مَصدَريّةً.

أيضاً، فإنك قاطعٌ بذلك الوُصلةَ بين ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ و﴿مَا تَنْحِتُونَ﴾ حيثُ تُخالِفُ بين المُرادَين بهما، فتريد بـ ﴿مَا تَنْحِتُونَ﴾: الأعيانَ التي هي الأصنامُ، وبـ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾: المعانيَ التي هي الأعمال، وفي ذلك فَكُّ النَّظْمِ وتَبتيرُه، كما إذا جعلتَها مَصدَريّةً. انتهى[2].

وحاصلُه[3]: اختيارُ أنْ يكون «ما» في ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ موصولةً عبارةً عن الأصنام، على وِزانِ الضَّميرِ المنصوبِ في ﴿فَطَرَهُنَّ﴾، وإنكارُ أن تكون «ما»

---

(١) الطباقُ ـ هنا ـ بمعنى مُطابقة الكلامِ لمعناه، وليس المقصودَ من «الطباق» معناهُ البلاغيُّ الذي هو الإتيانُ في الكلامِ بمعنيَين متقابلَين. والله تعالى أعلم.

(٢) يُنظر: «الكشاف» للزمخشريّ مع حاشية «فتوح الغيب» للطيبي (١٣/ ١٧٠ ـ ١٧٤).

(٣) أي: حاصل كلام الزمخشريّ.

مَصدَريّةً أو موصولةً عبارةً عن الأعمال، زاعماً أن الكلام ـ على كلٍّ من التقديرَين ـ لا يقومُ حُجّةً على المشركين، وأن الوُصلةَ التي بين ﴿مَا تَنْحِتُونَ﴾ و﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ ـ مِن كونِ الثانية ترجمةً عن الأولى المُستَلزِمةَ(١) لكونِ ﴿مَا﴾ في الثانية أيضاً موصولةً عبارةً عن الأصنام ـ تنقَطعُ بذلك!

ولما كان الكلامُ ـ على التقدير الأوّل المختارِ له ـ دالّاً(٢) على كونِ الشيءِ الواحد ـ أعني: الأشكال ـ مخلوقاً لله تعالى معمولاً لهم؛ حيث أوقَعَ خلْقَهُ وعمَلَهُم جميعاً على الأصنام المُركَّبة من الجواهر والأشكال، ومعلومٌ أن خلْقَ المجموع المُركَّب إنما يتَحقَّقُ بخلقِ جميعِ أجزائه، فالخلقُ واقعٌ على الجواهر والأشكال جميعاً، وأما العملُ فلم يقَع إلا على الأشكال الخاصّة قطعاً واتفاقاً، فيلزَمُ(٣) اجتماعُ الخلقِ والعملِ على الأشكالِ، المُستَلزِمُ لكونِها مخلوقةً لله في عين كونِها معمولةً للعِبادِ، المُستَلزِمِ لكونِ العِبادِ غيرَ مُستَقِلِّين بالإيجاد، ولكونِ أعمالهم(٤) ـ أعني: حرَكاتِهم المترتِّبَ عليها الأشكالُ ـ أيضاً مخلوقةً لله تعالى في عين كونِها معمولةً لهم.

---

(١) في النسختين: «المستلزم»، وما أثبتُّ الجادة؛ لأن الكلمة صفةٌ لـ«الوصلة».
بل «المستلزمِ» هو الصواب والمراد به الكون في قوله: (من كونِ الثانية)، وهو ـ أعني المستلزم ـ في محل جر صفة لـ(كون).

(٢) في (ف): «المختار الا». والضمير في «له» عائدٌ على الزمخشري.

(٣) في (ش): «فلزم». وهذا اللازمُ لازمٌ من العلمِ بأن خلْقَ المجموع المُركَّب إنما يتَحقَّقُ بخلقِ جميعِ أجزائه، ووقوعه على الجواهر والأشكال جميعاً، وأنَّ العمل لم يقَع ـ بالاتفاق ـ إلا على الأشكال الخاصّة.

(٤) معطوفٌ على كونِ العِبادِ غيرَ مُستَقِلّين بالإيجاد.

وهو دليلُ بطلان مَذهَبِه ـ الذي هو كونُ العبد مُؤثِّراً تامّاً، مُستَقِلّاً بإيجاد أفعاله ـ [مهما] حاوَلَ التَّفَصِّيَ من ذلك[١] بالتوزيع المذكور من كونِ الخلقِ واقعاً على الجواهر، والعملِ على الأشكال؛ بناءً على الاستقلال[٢]؛ لامتناع اجتِماع المُؤثِّرَين التامَّين[٣] على أثَرٍ واحد.

والجواب: أنا نختارُ أولاً أن «ما»[٤] موصولةٌ عبارةٌ عن الأصنام كما اختَرتُموه، لكن لا حُجّةَ فيه للمُعتَزِلة إلا إذا دلَّ دليلٌ على صحة هذا التوزيع، ولا دليل تامّاً على ذلك، لا من نفسِ الكلام[٥]، ولا من خارجِه:

أما الأولُ: فلأنَّ غاية ما يلزَمُ من هذا الكلامِ كونُ الشيءِ الواحد ـ أعني: الأشكالَ ـ مخلوقاً لله تعالى، ومعمولاً للعِبادِ، المُستَلزِمُ لكونِ الحرَكاتِ ـ المترتِّبِ عليها الأشكالُ ـ مخلوقةً لله تعالى أيضاً، معمولةً للعِبادِ؛ كما تبيَّن.

وهذا اللازمُ مؤيَّدٌ بصريح الحديث الصحيح المرفوع: «إن الله صانعُ كلِّ صانعٍ وصَنعَتَه»[٦]، وهو دليلُ بُطلان التوزيع لا صِحَّتِه!

---

(١) التَّفَصّي من الأمر: الخروج منه والتخلُّص. يعني: مهما حاول الزمخشري التخلُّص من بُطلان مذهبه.

(٢) أي: ومن كونِ العمل واقعاً على الأشكال؛ بناءً على تفريقِه المردود عليه الذي يقول: إن للعبد تأثيراً مستقلّاً.

(٣) يعني: تأثير قدرة الله، وتأثير قدرة العبد.

(٤) في قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾.

(٥) يعني: سياقَ الآية. و«لا» قبلَهُ زيادةٌ من (ش).

(٦) رواه البخاريُّ في «خلق أفعال العباد» (ص: ٤٦)، والبزارُ في «المسند» (البحر الزخار) (٢٨٣٧)، والحاكم في «المستدرك على الصحيحين» (٨٥) و (٨٦)، من حديث حذيفة رضي الله عنه. قال =

وأما الثاني: فلأنه لا مُوجِبَ من خارجٍ لصرفِ الكلام[١] عن ظاهرِه، وحملِه على هذا التوزيع المذكور إلا زعمُ[٢] كونِ العبد مُؤثِّراً تامّاً، مُستَقِلّاً بإيجاد أفعاله، وهو ـ مع كونِه عينَ المُتنازَع فيه ـ مُعارِضٌ للعُمومات الدّالَّة على أن الله خالقُ كلِّ شيءٍ، ولم تُثبِتوه[٣] بدليلٍ تامٍّ يُوجِبُ تخصيصَ العمومات، ويُحوِجُ إلى هذا التوزيع؛ إذ كلُّ ما ذكرتُموه في إثباتِه قد مرَّ أنها أمورٌ راجعةٌ إلى شيءٍ واحد، وقد تبيَّن أنه لا يستَلزِمُ التأثيرَ بالاستقلال، وإنما يستَلزِمُ التأثير بالإذن، وهو غيرُ مُوجِبٍ لتخصيص العمومات، وغيرُ مُحوِجٍ إلى هذا التوزيع؛ إذ ـ على تقدير عدَمِ الاستقلال وكونِ العبد لا قوّةَ له إلا بالله ولا تُؤثِّر قُدرتُه إلا بإذن الله ـ يجوزُ اجتماعُ الخلقِ والعمَلِ على شيء واحد؛ لأن القُدرةَ بناء على توحيد الصِّفات إذا كانت واحدةً بالذات، متعدِّدةً بالاعتبارات ـ التي هي التعيُّنات الجُزئيّة ـ كان المعمولُ عينَ المخلوقِ بالذات، وغيرَه بالاعتبارات؛ كما مرَّ في التنبيه الثالث.

فليس ثمةَ اجتماعُ المُؤثِّرين التامَّين على أثر واحد، وإنما هو مُؤثِّر واحدٌ له اعتباران، ولا محذورَ في ذلك أصلاً عندَ مَن آتاه الله فهْمَ توحيد الصِّفات سالماً من الشُّبُهات.

وهذا المسلكُ ـ مع كونه لا يُحوِجُ إلى تخصيص العمومات ـ فيه إثباتُ الكَسْب بتأثير قُدرة العبدِ بإذن الله رَفيعِ الدَّرَجات، فيجتمعُ القولُ بتوحيد الأفعال مع القول

= الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي ـ

(١) يعني: سياقَ الآية.

(٢) خبرُ «لأنه لا مُوجِبَ».

(٣) يعني: المُوجِبَ لصرف الكلام عن ظاهرِه المنفيَّ وجودُه.

بتأثير قُدرة العبد فيما تعلَّقت به مشيئتُهُ[١] الموافِقةُ لمشيئةِ الله من الأعمال، بإذن الله القَيُّومِ المُتَعال، وهذا هو الغايةُ القصوى في هذه المسألة التي حيَّرَتِ الأفكار، وباللهِ التّوفيقُ مُقلِّبِ الليل والنهار.

ونختار ثانياً: أن «ما»[٢] موصولةٌ عبارةً عن الأعمال، أو مَصدَريّة، والتقدير على الأول: والله خلَقَكُم وما تعمَلونَه من الأعمال، وعلى الثاني: والله خلَقَكُم وعَمَلَكُم، والمُراد بـ«العَمَلِ»: المعنى الحاصلُ بالمَصدَر ـ وهو ما يُشاهَدُ من الحرَكة[٣]؛ لأنه المخلوقُ المعمولُ ـ لا المعنى المَصدَريُّ الذي هو الإيقاعُ الذي لا قائلَ بوُجودِه من المتكلمين.

قولكم[٤]: إن الكلامَ لا يكون حُجَّةً على المشركين حينئذٍ.

قلنا: بل الحُجَّة قائمةٌ عند الإنصاف؛ لأنهم ما عبَدوها إلا بعد حُدوث الأشكال فيها بنَحتِهم، وهي من معمولاتِهم باعترافكم، فكأنهم ما عبَدوا إلا معمولَهم؛ لأنه الباعثُ لهم على تخصيصِها بالعِبادة من بين بقيَّة الأجسام.

فإذا قيل لهم: «أتعبُدون ما تنحِتون والله خلَقَكُم ومعمولاتِكم التي منها الأشكالُ التي حمَلَتكُم على عِبادة الأصنامِ من بين الأجسام» كانت الحُجّةُ[٥] قائمةً؛ لدلالة الكلام على أنَّ الأشكالَ مخلوقةٌ لله تعالى في عينِ كونِها معمولةً لهم، وليس ذلك إلا لكونِهم لا قوّةَ لهم إلا بالله، ولا تأثيرَ لقُدرتهم إلا بإذن الله؛ إذ على تقدير

---

(١) في النسختين: «مشيئة»، وصوّبتُ. والمثبت أنسب بسياق الكلام.

(٢) في قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾.

(٣) في (ش): «الحركات».

(٤) يريد: الزمخشريّ.

(٥) جواب الشرط: «إذا قيل لهم».

الاستقلال يمتَنِع اجتماعُهما[١]، ومن المعلوم عند العقلاء أن مَن لا[٢] يقَع العملُ منهم إلا به هو الحقيقُ بأن يعبُدوه، لا ما هو مخلوقٌ له[٣]، مُصوَّرٌ بأيديهم.

وأمَّا أنَّ ﴿وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ ترجمةٌ عن قوله: ﴿مَا تَنۡحِتُونَ﴾ البتّةَ، فيلزَمُ أن تكون «ما»[٤] موصولةً عبارةً عن الأصنام؛ لئلا ينقطعَ الوُصلة بينهما إذا خولف بين المُرادين بهما، فدعوى مُجرَّدةٌ عن البرهان؛ إذ لا دليلَ على انحِصار المُراد في الترجمة حتى يلزَمَ ما ذكَرَه، بل هي إحدى المُحتَملات الصحيحة التي تقوم الحُجَّةُ بكلٍّ منها؛ لِـمَا تبيَّن من قيام الحُجَّة عليهم ـ على تقدير كونِ «ما» مَصدَريّةً أو موصولةً مُراداً بها الأعمالُ ـ من غيرِ تعسُّفٍ، كقيامها على التقدير الأول مِن كون «ما» موصولةً مُراداً بها الأصنام، بل على وجهٍ أوضَحَ من التقدير الأول؛ لكونه أصرح[٥] بعدَم استقلالهم بأعمالهم المُوجِبِ لمزيدِ تقريعهم والإنكارِ عليهم.

فزَعْـمُ أنهـا موصولـةٌ مُراداً بها الأصنـام لا غير ـ معَ قيام الحُجّـة على التقديرَين الأخيرَيـن بوجـهٍ أوضَحَ ـ هو الحقيـقُ بأن يكونَ قولَ مُتَعسِّـفٍ مُتَعصِّـبٍ لمَذهَبِه؛ إذ الوُصلـة لـم تتعيَّـن لأنْ تكـونَ هي المُـرادةَ حتى يلـزَمَ ـ علـى التقديرَيـن الأخيرَين ـ قَطعُها.

على أن قد بيَّنَّا أنها ـ على تقدير كونها موصولةً عبارةً عن الأصنام ـ لا حُجَّةَ فيها للمُعتَزِلة، بل هي لدلالَتِها على إيقاع الخلقِ والعملِ على الأشكال، المُستَلزِمِ

---

(١) في (ف): «اجتماعها». والمراد: قدرتا الله تعالى والمشركين.

(٢) في (ف): «لم».

(٣) الضمير عائدٌ على المعبود الحقيقِ الذي لا يقَع العملُ منهم إلا به، أي: بقدرته.

(٤) في قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾.

(٥) في «ق»: «صرح».

لبُطلان الاستقلال، حُجّةٌ(١) على أهل الاعتزال، عندَ الإنصاف من أهل الكمال، وبالله التوفيقُ وليُّ الإسعافِ والإفضال، والحمد لله رب العالمين.

***

تكملة

[في نسبة الأفعال]

دلَّ النقلُ والعقلُ على أن الله غنيٌّ بالذات عن العالمين، وأنه جوادٌ حكيم، ومُقتَضى غِناهُ عن العالمين: أن لا يكونَ صُدورُ شيءٍ منها لازماً لذاتِه؛ يمتنعُ الانفكاكُ(٢) عنه؛ تحقيقاً لمعنى الغنى الذّاتيِّ، بل هو تعالى في ذاتِه بحيثُ يصحُّ منه الفعلُ والتركُ بالإرادة، لكنه إذا اقتَضى حكمتُه إيجادَ أمرٍ ما، فأرادَه لاقتضاء جُودِه إبرازَ ما اقتَضَتهُ حِكمتُه، وَجَب(٣) وقوعُ ذلك الأمر؛ لأنَّه فَعَّالٌ لِـمَا يُريد، لا يتخلَّف عن إرادته شيءٌ.

ومن المعلوم أنَّ وُجوبَ الوقوع بالإرادةِ ـ عند اقتضاء جودِه اختيارَ إبرازِ ما اقتَضته حكمتُه مع صحَّة التركِ بمُقتَضى الغنى الذَّاتيِّ ـ مما يُحقِّقُ الاختيارَ(٤) لا مما يُنافيه؛ لأنه بالإرادة وجَبَ عند اقتِضاء جودِه اختيارَ ما اقتَضته الحِكمةُ مع غِناهُ عنه بالذات.

---

(١) خبرُ المبتدأ «هيَ».

(٢) خبرُ المبتدأ «ومقتضى غناه». بل خبره: «أن لا يكون صدور...»، وجملة «يمتنع الانفكاك..» خبر ثانٍ للكون في قوله: «أن لا يكون صدور..».

(٣) خبرُ الشرط «إذا اقتضى حكمته».

(٤) خبرُ «أنّ وجوبَ».

فـالله ـ سُـبْحانه ـ بالاختيـار؛ لِغِنـاه، وإن كان لا يفعـل إلا ما اقتَضَتـه الحِكمةُ؛ لجوده.

وإذا كان اللهُ فاعلاً بالاختيار فلا حُكم إلا لله؛ كما قال تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧]، فلا واجبَ عليه، ولا قبيحَ منه؛ لأنه ـ لكونه غنيّاً حكيماً ـ حميدٌ في جميع أفعاله.

وإن كان الله خالقاً لكلِّ شيءٍ، ومن مخلوقاتِه أعمالُ العِبادِ المُكلَّفين، وهي تنقَسِمُ إلى خيرٍ وشَرّ، وحسَنٍ وقَبيح، وعدْلٍ وظُلم، وصَلاحٍ وفَساد؛ كما يُوضِحُهُ الحديثُ الصحيحُ: «الخير كلُّه بيديك، والشرُّ ليس إليك»[1]؛ إذ لا حاكمَ عليه تعالى، فلا حَدَّ لأفعالِه، فلا تجاوُز عن الحَدّ، فلا شَرَّ منسوباً إليه ولا فَسادَ ولا ظلمَ، بل إلى العِبادِ؛ لأنهم مُكلَّفون، فلأفعالهم حُدودٌ، فيُتَصَوَّرُ منهم التَّجاوُزُ عن الحَدّ، فإليهم يُنسَبُ الشَّرُّ والظلمُ والفَسادُ إذا تجاوَزوا عن الحدِّ، وإن كانوا لا قوَّةَ لهم إلا بالله، وأنَّ الله خالقُ أعمالِهم بهم.

وكشفُ الغِطاء عن ذلك هو: أنَّ الله ـ سُبْحانَه ـ إنما يُنسَبُ إليه ذاتُ الفعل من حيث هو هو؛ أي: من حيث إنه حركةٌ، أو سكون، أو تكلُّم، أو سكوت، لا من حيثُ إنه طاعةٌ أو معصية؛ مثلاً.

وأما العبد المُكلَّف فإنما يُنسَبُ إليه فِعلُه الاختياريُّ من حيث إنه طاعة، أو معصية، أو مباح، وذلك لأن اللهَ تتَوجَّه إرادتُهُ إلى إبراز الفعل من حيثُ إنه مُقتَضى الحِكمة، ولا حاكمَ يحكُمُ عليه حتى تُتَصَوَّرَ الموافقةُ والمخالفةُ.

---

(١) رواه مسلمٍ في «صحيحه» (٧٧١) في حديث دعاء استفتاح الصلاةِ عن عليٍّ رضي الله عنه.

وإذا كان الله له الحُكمُ مع كونه حكيماً، كان حميداً في جميع أفعاله؛ لأنها كلَّها موافِقةٌ للحِكمة مع عدَم صحَّة اتِّصاف شيءٍ منها بالتجاوُز عن الحدّ.

وأما العبدُ فهو ـ لكونه مُكلَّفاً ـ إنما يتَوجَّه قصدُه إلى إبراز الفعل من حيثُ إنه مُوافَقةٌ للأمر أو مخالَفةٌ له أولاً[1]، فيكونُ طاعةً، أو معصية، أو مباحاً، فمكسوبُ العبد بإذن الله وإن كان بعينِه مخلوقَ الربِّ بالعبد، لكنه مختلفٌ بالاعتبارات.

فهو ـ من حيث النِّسبةُ إلى الله تعالى ـ حسَنٌ كلُّه؛ لكونه موافقاً للحِكمة من غير تجاوُزٍ عن حدٍّ؛ لانتفاء الحدِّ بالنِّسبة إليه تعالى؛ لِـمَا تبيَّن أنّ الله له الإطلاق.

وأما ـ من حيث النِّسبةُ إلى العبد ـ فينقسمُ إلى ما وافَقَ الأمرَ فيكون خيراً، وإلى ما خالفه فيكون شرّاً، وإلى ما لا ولا[2] فيكون مباحاً، وذلك لأن العبدَ لا إطلاقَ له، بل مُقيَّدٌ بالتكاليف.

ومنه يتَّضِحُ الجمعُ بين قوله تعالى: ﴿قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ﴾ [النساء: ٧٨]، و﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ﴾ [الزمر: ٦٢]، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وبين قوله تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وحديثِ «الخير كلُّه بيدَيك، والشرُّ ليس إليك»[3]، مع قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥۖ﴾ [السجدة: ٧]، وحديث «كلُّ خلْقِ الله حسَنٌ»[4]، وبالله التوفيق.

* * *

(١) زاد في (ف): «وإلا».

(٢) أي: لا يُوافق الأمرَ الشرعيَّ ولا يُخالفه.

(٣) تقدم تخريجه قريباً.

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٩٤٧٢) في حديث الشريد بن سويد الثقفي رضي الله عنه.

تتمَّة

[في مناقشة المعتزلة في مسألة فعل الأصلح]

إذا ثبَت أنَّ اللهَ ـ سُبْحانه ـ مع كونِه حكيماً خالقُ كلِّ شيءٍ، ومن أعمال العِبادِ ـ التي هي من مخلوقاتِ الله بهم ـ ما يُوجِبُ[1] خلودَ فاعلِه أو دخولَه في النار، وظاهرٌ أن ما هو كذلك ليس بأصلَحَ لفاعلِه؛ ظهر[2] أن الله لا يجب عليه فعلُ الأصلَح.

ولا يلزَمُ من تركِ الأصلَحِ نقصٌ كما زعمه المُعتَزِلة؛ حيث أوجَبوا بنظَرِ عقولهم على الله أُموراً منها الأصلَحُ للعبد، وأرادوا بالواجب: ما يؤدي تركُه إلى مُحالٍ؛ كما قال ابنُ الهمام في «المسايرة»: إنهم يُريدون بالواجب: ما يَثبتُ بتركِه نقصٌ في نظَر العقل بسبب ترك مُقتَضى قيام الداعي ـ وهو هنا كمالُ الغنى والقُدرة ـ مع انتفاءِ الصارف، فتركُ المُراعاة لِـمَا هو الأصلَحُ مع ذلك بُخلٌ يجبُ تنزُّهُهُ تعالى عنه، فيجب وقوعُ الأصلَحِ؛ أي: لا يمكن أن يقع غيرُه؛ لتَعاليه عما لا يليقُ به. انتهى[3]، وذلك[4] لأن الداعيَ الذي زعموه قائماً على مُراعاة الأصلَح غيرُ قائم؛ لأن كمالَ الغنى والقُدرةِ ـ وإن كان متحقِّقاً ـ لكنَّ الصارفَ عن مُراعاة الأصلَحِ للعبد غيرُ مُنتَفٍ لوُجودِ الصارف الذي هو مُراعاةُ مُقتَضى الحِكمة بمُقتَضى الجود، ومن المعلوم أن تركَ الأصلَحِ بفعلِ غيرِ الأصلَحِ مُراعاةً للحِكمة ـ إذا كان مُقتَضى

---

(١) أي: وثبَتَ أنّ من أعمال العباد ما يُوجبُ... إلخ.

(٢) جواب الشرط «إذا ثبَتَ».

(٣) يُنظر نقلُ ابنِ الهمام لمذهب المعتزلة في «المسايرة» (ص: ٨٠ ـ ٨١).

(٤) قوله: «وذلك...» تعليل لقوله: «ولا يلزَمُ من تركِ الأصلَحِ نقصٌ».

جوده تعالى ـ لم يكُن[١] من البُخل في شيء! فتركُ مُراعاة الأصلَحِ لا يستَلزِمُ نقصاً؛ لأن فعلَ غيرِ الأصلَحِ لا يتَّصفُ بكونِه تجاوُزاً عن الحدِّ؛ مع كونِه مُوافقاً للحِكمة بارزاً بمُقتَضى الجود.

وبالله التوفيقُ الغفورِ الودودِ فيما خَفى أو بَدا، وهو الجوادُ الذي أعطى كلَّ شيءٍ خلَقَه ثُمّ هَدى، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

***

تَبصِرة

[حول نفي تعليلِ أفعالِ الله بالأغراض]

إيجادُ العالَم وتَرْكُه سِيَّانِ بالنِّسبة إلى ذات الحقّ ـ سُبْحانَه ـ لأنه غنيٌّ بالذات عن العالمين.

وأما من حيثُ إنه تعالى حكيم، جوادٌ رحيم، يقتَضي جودُه إبرازَ ما اقتَضته الحِكمةُ في وقتِه اللائق به، فإيجادُ الأشياءِ حينئذٍ أولى من التَّرك، ولا استكمالَ في ذلك بالغير، بل هو تكميلٌ للغير بمُقتَضى الجود والرحمةِ إظهارَ ما اقتَضته الحِكمة.

والتكميلُ وعدَمُه سيَّانِ بالنِّسبة إلى ذات الحقِّ؛ لغِناه، وإن كان التكميلُ أرجَحَ من عدَمه بالنِّسبة إلى الحِكمة جُوداً ورحمة، وإذا لم يكُن التكميلُ أرجحَ من عدَمِه بالنِّسبة إلى الذات، فلا استكمالَ للذات بالغير.

فإن قلتَ: إذا كان التكميلُ أولى من حيثُ مُراعاة الحِكمة جوداً ورحمة كان كمالاً لهما، وهما كمالان للحقّ، فكمالُ الكمالِ للشيء[٢] كمالٌ لذلك الشيء.

---

(١) أي: تركُ الأصلح.

(٢) في (ش): «وكمال الحق لشيء».

قلتُ: لكنْ لا يلزَمُ منه استكمالُ الذاتِ بالغير؛ إذ لا يعودُ من آثار التكميل أمرٌ وُجوديٌّ إلى ذات الحق حتى يلزَمَ منه قيامُ الحوادث بذاتِ الحقِّ، المتضمِّنُ للاستكمال بالغير؛ لأن آثار التكميل إنما هو صُوَرُ الحقائق وكمالاتُها اللائقةُ بها بمُقتَضى ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ﴾ [طه: ٥٠].

وما هو من كمالاتِ الحقائق لا يكونُ كمالاً للحقِّ من حيث هو، وإنما العائدُ إلى الحق ـ من حيثُ مُراعاةُ الحِكمة تفضُّلاً ورحمةً لا وُجوباً ـ نسبةٌ وإضافةٌ، وهي كونُ الحق أوجَدَ كذا بعدَ أن لم يكُن أوجَدَه، وذلك غيرُ قادحٍ في كمالِ الحقّ؛ لِما في «المواقف» و«شرحه»: إن الإضافاتِ والنِّسَبَ يجوزُ تجدُّدها على الله اتِّفاقاً من العُقلاء؛ حتى يقالُ: إنه تعالى موجودٌ مع العالَم بعد أن لم يكُن معه. انتهى[1].

فعدَم كونِه تعالى مع العالَم في الأزل كمالٌ، ثم كونُه معه بعدَ إيجادِه كمال.

وكلَّما كان تجدُّد الإضافات على الله تعالى جائزاً باتفاق العقلاء لم يلزَمْ من اتصافِ الحق بكمالٍ إضافيٍّ بعد أن لم يكُن استكمالٌ[2] بالغَير، وهو المطلوب، وبالله التوفيق.

ثم نقول: لو كان اتِّصاف الحقِّ بأمر إضافيٍّ بعد أن لم يكُن استكمالاً بالغير كانَ ما ذهب إليه أصحابُنا من أن الله يفعَل لا لغرَضٍ مع إيداع المنافع والمصالح استِكمالاً أيضاً، وذلك لأن ما ذهب إليه المُعتَزِلةُ من وُجوب تعليل أفعالِ الله بالغرَض إذا كان نقصاً كان الفعلُ لا لغرضٍ مع إيداع المنافع كمالاً بلا شُبهة، وقد

(١) يُنظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٨/ ٣٦).

(٢) فاعلُ «لم يلزم».

«كان اللهُ ولم يكُن شيءٌ غيرُه»[1]، فإذا أحدَث العالمَ فقد اتَّصف بكمالٍ إضافيٍّ[2] لم يكُن متَّصِفاً به، وهو أنه أوجد العالَـمَ بعد أن لم يكُن، فعاد المحذور إن كان هذا استكمالاً عندَهم[3]، لكنه ليس باستكمالٍ؛ لِـما مرّ.

ويُوضحه قولُ المُحقِّق العضُد ـ رحمه الله تعالى ـ في «عقيدته الصغرى»: يفعلُ ما يشاء، ويحكمُ ما يريد، لا غرَضَ لفعلِه، راعى الحِكمةَ فيما خلَق وأمَر تفضُّلاً ورحمةً لا وُجوباً. انتَهى[4].

فنصَّ على أنّه لا غرَض لفعلِه، ومع ذلك قال: «راعى الحِكمةَ فيما خلق وأمر تفضُّلاً ورحمة».

ومن المعلوم أن مُراعاةَ الحِكمة في مخلوقاتِه إظهارُها على حسبِ ما تقتضيه الحِكمة، فخلقَ كذا في وقتِ كذا دونَ غيرِه، وفي مكانِ كذا دون غيره، وعلى هيئةِ كذا دون غيرِها، ولِكذا وكذا لا لغيرِه... كلُّ ذلك لـمَا اقتَضاه الحِكمة، فراعاها تفضُّلاً ورحمةً لا وُجوباً؛ لغِناهُ الذّاتيِّ عن العالمين.

ومُراعاةُ الحِكمة فيما أمرَ تنزيلُ الكُتب المتضمِّنة للأحكام بحسبِ ما تقتضيه الحِكمةُ على اختلافِه في الكُتب المُنزَلة حسبَ اختلاف الأُمم وأزمِنَتِهم وأمكِنَتِهم

---

(١) قاله النّبيُّ ﷺ فيما رواه البخاريُّ في «صحيحه» (٣١٩١) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما.

(٢) في (ش): «بكمالِ أوصاف».

(٣) في (ش): «استكمال عندهم». والمعنيّون هم أصحابه، وهمُ الأشاعرة.

(٤) يُنظر: «العقائد العضدية» بشرح الجلال الدواني (٢/ ٢٠٤ ـ ٢٠٩).

وأحوالِهم، فأمَر في التوراة بكذا، وفي الإنجيل بكذا، وفي الفُرقان[١] بكذا.. كلُّ ذلك مُراعاة للحِكمة تفضُّلاً ورحمة.

فاتَّضح أنه لا منافاةَ بين نفيِ تعليلِ أفعالِ الله بالأغراض وبينَ مُراعاة الحِكمة فيما خلَقَ وأمَرَ المُستَلزِمِ[٢] لتعليلِها بالمصالِح والمنافِع التي هي كمالاتٌ للحقائق من أحكامها وآثارها؛ لأن الأولَ[٣] من حيثُ الذات، والثاني[٤] من حيث مُراعاة الحِكمة تفضُّلاً ورحمةً معَ غنى الذات عنها، وقد تبيَّن أنه لا يلزَمُ من ذلك إلا تجدُّد كمالٍ إضافيٍّ للحق سُبْحانه، وأنه جائزٌ باتفاق العقلاء[٥].

وظهَر أن مدخولاتِ اللام[٦] ـ فيما ورَدَ في الكتاب والسُّنة من أنَّ الله فعَلَ كذا لِكذا ـ ليست أغراضاً وأموراً باعثةً لذاتِ الحق على الفعل؛ لغِناهُ الذّاتيِّ، ولكنها منافعُ ومصالحُ هي كمالاتٌ للحقائق اقتَضت الحِكمةُ إظهارَها جوداً ورحمةً.

وبالله التوفيق ولي النِّعمة، والحمد لله ربِّ العالمين

قال المؤلفُ سامحه الله تعالى: تمَّ يوم الثلاثاء، أخير القعدة، سنة (١٠٧٥هـ)[٧].

***

---

(١) في (ش): «القرآن».

(٢) صفةٌ لـ«مراعاةِ الحكمة».

(٣) يعني: تعليلَ أفعالِ الله بالأغراض.

(٤) يعني: التعليل بالمصالح والمنافع.

(٥) كما تقدّم.

(٦) يعني حرفَ اللامِ الجارِّ الذي ظاهرُ معناه التعليل.

(٧) وجاء في (ش): «قال المؤلف سامحه الله تعالى: تم يوم الخميس آخر شعبان سنة (١٠٧٥هـ)».